

الفصل الأول: مقدمة في الفكر المحاسبي

أولاً: تعريف المحاسبة:

هي أحد فروع العلوم الاجتماعية والتي تهتم بقياس وتوصيل معلومات اقتصادية إلى المستخدمين لاستخدامها في اتخاذ القرارات.

ويتضح من التعريف السابق ما يلي :

١- للمحاسبة وظيفتين رئيسيتين هما:

١ - قياس: تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة ومركزها المالي (ما لها وما عليها).

ب - توصيل: توصيل المعلومات إلى المستخدمين ويتم ذلك من خلال التقارير أو القوائم المالية وهي:

* قائمة الدخل: توضح الربح أو الخسارة.

* قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية): توضح المركز المالي للمنشأة (ما لها وما عليها).

٢ - الهدف الرئيسي للمحاسبة هو توفير المعلومات وتوصيلها إلي المستخدمين ومن أهم المستخدمين:

* أصحاب المنشأة: لاتخاذ قرار الاستمرار أو التوقف عن الاستثمار في المنشأة.

* إدارة المنشأة: لتسيير شئون وأعمال المنشأة اليومية.

* الدائنون: من نشري منهم بضاعة بالأجل، وتستخدم المعلومات في التحقق من قدرة المنشأة على السداد.

* المستثمرون الحاليون والمحتملون: للمقارنة بين المنشآت والاستثمار في أفضلها.

* الحكومة: لتحديد الضرائب والزكاة.

* الجمهور: مثل الجامعات، مراكز الأبحاث، الموظفون، عملاء المنشأة.... إلخ.

جميع المستفيدون يطلق عليهم مستفيدون خارجيين ما عدا إدارة المنشأة فقط تعتبر مستفيد داخلي.

ثانياً : أهم فروع المحاسبة:

١ - المحاسبة المالية: تهتم بقياس وتوصيل معلومات مالية للمستخدمين الخارجيين في صورة تقارير أو قوائم مالية ويتم إعدادها وفقاً لمعايير متفق عليها.

٢ - محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية: تهتم بتوفير المعلومات اللازمة لمساعدة إدارة المنشأة في القيام بوظائفها المختلفة وهي التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

٣ - محاسبة الزكاة والضرائب: تهدف إلى تحديد المبالغ الخاضعة للضريبة والزكاة.

٤ - المحاسبة الحكومية: تهدف إلى تحقيق الرقابة المالية والقانونية على مصروفات وإيرادات الوحدات الحكومية.

٥ - المراجعة: تهتم بفحص التقارير التي تعدها المحاسبة لزيادة الثقة فيها.

ثالثاً: المفاهيم المحاسبية:

هي مصطلحات متفق عليها ومن أهمها:

- ١ – مفهوم الوحدة المحاسبية (الاقتصادية): تعتبر أى وحدة أو منشأة مستقلة محاسبياً عن ملاكها، وبالتالي أصولها (ممتلكاتها) وخصومها (التزاماتها) مستقلة عن أصول وخصوم ملاكها.
- ٢ – مفهوم الاستمرار: حيث ينظر للمنشأة على أنها مستمرة وقائمة إلى ما لا نهاية، ما لم يوجد دليل على تصفيتها.
- ٣ – مفهوم الفترات المحاسبية: لمعرفة نتيجة نشاط المنشأة يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات متساوية عادة سنة مالية، وفي نهاية كل فترة يتم إعداد التقارير المالية.
- ٤ – مفهوم الوحدة النقدية ثابتة القيمة: تستخدم المحاسبة الوحدة النقدية (الريال) كأساس للقياس وتفترض ثبات قيمته بدون تغير، ويؤثر التضخم على هذا الافتراض.
- ٥ – مفهوم التكلفة التاريخية: يتم تسجيل الأصول بتكلفتها الفعلية وقت شرائها من واقع الفواتير، لتحقيق الموضوعية التي تزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية.
- ٦ – مفهوم التحقق: لا تعترف المحاسبة بالدخل أو الإيراد وتسجله في الدفاتر إلا بعد أن يتحقق فعلاً، ويتحقق الدخل أو الإيراد عندما يوجد دليل مادي يؤكد حدوث عملية تبادل فعلية بين المنشأة وطرف آخر.
- ٧ – مفهوم المقابلة: يجب إجراء مقابلة بين إيرادات كل فترة محاسبية والمصروفات التي ساهمت في تحقق هذا الإيراد والفرق بينهما يكون الربح أو الخسارة.
- ٨ – مفهوم الاستحقاق: تتم المحاسبة عن العمليات المالية سواء صاحبها تدفقات نقدية أو لا، بمعنى يتم الاعتراف بالإيراد والمصروف الذي يخص الفترة بصرف النظر عن التحصيل والسداد. ويختلف هذا عن الأساس النقدي الذي يتم فيه الاعتراف بالإيراد الذي يحصل فقط سواء يخص الفترة أم لا المصروف المسدد فقط سواء يخص الفترة أم لا.
- ٩ – مفهوم الإفصاح التام: يجب أن تشتمل التقارير المالية على كافة المعلومات اللازمة لإظهار نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي بعدالة وصدق.
- ١٠ – مفهوم الثبات: حيث يجب استخدام نفس الطرق والسياسات المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى حتى يمكن المقارنة بين السنوات، ولا يتم تغييرها إلا في حالة الضرورة مع الإفصاح عن ذلك.
- ١١ – مفهوم الأهمية النسبية: إذا كان تطبيق المعيار المحاسبي يحمل المنشأة تكاليف أكبر من منفعتها يمكن عدم تطبيق المعيار إذا كان ذلك لا يؤثر على دقة وسلامة التقارير أو القوائم المالية.
- ١٢ – مفهوم الحيطة والحذر: يجب أخذ أي خسائر متوقعة في الحسبان مع عدم أخذ أي أرباح أو إيرادات متوقعة إلا إذا تحققت فعلاً مثل تقييم المخزون بطريقة التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل.
- ١٣ – مفهوم الملائمة: يجب أن تكون المعلومات التي تظهر في القوائم المالية ملائمة لمستخدميها، ويتحقق ذلك إذا كانت المعلومات ذات صلة أو علاقة بما يتخذه من قرارات.
- ١٤ – مفهوم الثقة في المعلومات: يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بالدقة والموضوعية والبعد عن التحيز حتى يمكن الوثوق فيها.
- ١٥ – مفهوم القابلية للمقارنة: يجب إتباع أساس موحد عند إعداد القوائم المالية حتى يمكن مقارنتها مع المنشآت الأخرى أو مقارنة أداء الشركة مع نفسها من فترة لأخرى أفقياً أو رأسياً.

تمرين (١):

ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة، في كل مما يلي:

١. () يمكن تعريف المحاسبة بأنها معالجة المعلومات المالية وفق معايير المحاسبة المتعارف عليها لمساعدة المستفيدين منها في الوصول إلى قرارات صحيحة.
٢. () المفهوم المحاسبي الذي يشترط الالتزام باستخدام نفس السياسات المحاسبية من فترة لآخرى هو "الثبات".
٣. () يتجاهل مفهوم الاستحقاق المحاسبي التدفقات النقدية (التحصيل أو السداد) عند قياس الإيرادات والمصروفات.
٤. () يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات أو سنوات مالية متساوية، طبقاً لمفهوم المقابلة.
٥. () تطبيقاً لمفهوم الاستحقاق، فإن الإيراد لا يسجل إلا عند تحصيله، والمصروف لا يسجل إلا عند سداده.
٦. () بلغ سعر سيارة بالمعرض ١١٠٠٠٠ ريال، وقد استطاع زيد شراؤها لمؤسسته بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال، وعليه أن يسجلها بدفاتر المؤسسة بمبلغ ١١٠٠٠٠ ريال.
٧. () يقتضى مفهوم الوحدة الاقتصادية فصل أصول (ممتلكات) وخصوم (التزامات) المنشأة عن أصول وخصوم مالكة.
٨. () يحمل إيراد كل فترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق ذلك الإيراد، وذلك تطبيقاً لمفهوم المقابلة.
٩. () يحقق تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية الموضوعية التي تؤدي إلى زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية.
١٠. () يمكن العدول عن تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إذا كان ذلك لا يؤثر على دقة وسلامة المعلومات المحاسبية.
١١. () يعد تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما اقل تطبيقاً لمفهوم الحيطة والحذر.

تمرين (٢):

ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة لكل مما يلي:

١. تتبع المنشأة نفس الأسلوب، في معالجتها لمصروفات البحوث والتطوير، من سنة لأخرى تحقيقاً لمفهوم:
أ- التكلفة التاريخية
ب- الوحدة الاقتصادية
ج- الاستمرارية
د- الثبات
٢. يقال أن المعلومات ذات صلة باتخاذ القرارات، إذا كانت تحقق مفهوم:
أ- الاستحقاق
ب- الوحدة الاقتصادية
ج- الاستمرارية
د- الملائمة
٣. تهدف المحاسبة في مفهومها الشامل إلى:
أ- مساعدة مستخدمي المعلومات على التصرف في ظل رؤية واضحة.
ب- المساعدة على اتخاذ القرارات الاقتصادية.
ج- تزويد ذوي العلاقة بالمنشأة بمعلومات مالية حول الوحدة الاقتصادية.
د- جميع الإجابات السابقة.
هـ- ليس شيئاً مما سبق.
٤. يعتبر الإيراد محققاً في حالة البيع الآجل:
أ- عند تحصيل الدين
ب- عند استلام طلبات البيع من العميل
ج- عند تسليم البضاعة للعميل
د- عند البيع وانتقال الملكية للمشتري
٥. حينما توجد أدلة لاحتمال حدوث خسارة، فإن المفهوم الذي يتم الاستناد إليه هو:
أ- الثبات
ب- الاستمرارية
ج- الحيطة والحذر
د- المقابلة

٦. أي الجهات الآتية تستفيد من المعلومات المحاسبية عن المنشآت الاقتصادية:

- أ- المستثمرون
- ب- الحكومة
- ج- طلاب وأساتذة الجامعات
- د- الدائنون
- هـ- جميع ما ذكر
- و- ليس شيئاً مما ذكر

٧. أي العبارات التالية لا يعد صحيحاً:

- أ- الإدارة احد المستفيدين الداخليين من المعلومات المحاسبية.
- ب- مصلحة الزكاة والدخل احد المستفيدين الخارجيين من المعلومات المحاسبية.
- ج- الدائنين احد المستفيدين الخارجيين من المعلومات المحاسبية.
- د- الجهات الحكومية احد المستفيدين الداخليين من المعلومات المحاسبية.

٨. ينص مبدأ التكلفة التاريخية على أن:

- أ- تسجل الأصول بالتكلفة وتعديل إذا تغيرت أسعار السوق.
- ب- يتم فصل العمليات الخاصة بالمنشأة عن تلك التي يقوم بها صاحبها.
- ج- تسجل الأصول بالتكلفة.
- د- يجب إن يتم التعبير عن العمليات بصورة نقدية فقط.

٩. تتم المعالجة المحاسبية للمصروفات والإيرادات المقدمة والمستحقة في ضوء مفهوم:

- أ- الملائمة
- ب- الوحدة الاقتصادية
- ب- المقابلة
- د- الاستمرارية

تمرين (٣): أكمل الفراغات التالية:

١. قيام المنشأة بتغيير الطرق والسياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى يعد إخلالاً بمفهوم (الثبات).
٢. يتم تحميل كل سنة بما يخصها من إيرادات أو مصروفات بصرف النظر عن التحصيل أو السداد تطبيقاً لمفهوم (الاستحقاق).
٣. لا يعترف المحاسب بالدخل أو الإيراد إلا إذا تمت عملية بيع أو مبادلة تطبيقاً لمفهوم (التحقق).
٤. يتم تقويم المخزون السلعي بالتكلفة أو السوق أيهما اقل تطبيقاً لمفهوم (الحيطة والحذر).
٥. وفقاً لمفهوم (الثبات) يجب الاستمرار في استخدام نفس الطرق والسياسات المحاسبية من سنة لأخرى.
٦. يتم توصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين الخارجيين باستخدام (التقارير أو القوائم المالية).
٧. يقال بأن المعلومات المحاسبية ذات صلة باتخاذ القرارات إذا تحقق مفهوم (الملائمة).
٨. يجب الاستمرار في تطبيق نفس السياسات والطرق المحاسبية من سنة لأخرى تطبيقاً لمفهوم (الثبات)، في حين أنه يمكن الخروج عن تطبيق السياسات والطرق المحاسبية إذا كان ذلك لا يؤثر على عدالة القوائم المالية تطبيقاً لمفهوم (الأهمية النسبية).
٩. طبقاً لمفهوم (التكلفة التاريخية) يتم تقييد الأصول في السجلات على أساس ما تكبدته أو تكلفة المنشأة فعلاً في الحصول عليها.
١٠. اعتاد المحاسبون على استخدام أقل القيم المحتملة فيما يتعلق بالأصول والإيرادات، وعلى العكس من ذلك، استخدام أكبر القيم فيما يتعلق بالخصوم والمصروفات، تطبيقاً لمفهوم (الحيطة والحذر).
١١. طبقاً لمفهوم (الاستحقاق) المحاسبي يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها، والمصروفات عند حدوثها بغض النظر عن واقعة التحصيل أو السداد الفعلي.
١٢. يقتضى مفهوم (الوحدة المحاسبية) فصل أصول وخصوم المشروع عن أصول وخصوم ملاكه وكذلك عن أصول وخصوم المشروعات الأخرى.